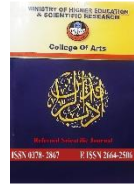


Adab Al-Rafidain

https://radab.mosuljournals.com



The difference in the work of the infinitive in the adverb, the neighbor and the accusative in the Holy Quran

Saad Mohammed Ahmed

Assist. Prof / University of Al Mosul / College of Basic Education/Arabic Language Department

Article information

Article history:
Received December 12,2022
Reviewer January 3, 2023
Accepted January 7, 2023
Available online September1 , 2023

Keywords:
Difference
Source
The Holy Qur'an
Prepositional phrase

Correspondence:
Saad Mohammed Ahmed
saadmo@uomosul.edu.iq

Abstract

The honor of a Muslim in the service of the book of Allah Almighty is learning and teaching, including looking at its language and its structures. It gives us an important aspect in knowing the style of the Holy Qur'an, and understanding its structures in a distinct way, and the study reveals the highlighting of the knowledge of these distinguished scholars, and the work of the infinitive is one of the topics that were not satiated with study as far as we know, so the title was: (The difference in the work of the infinitive in the adverb and the prepositional phrase in the Holy Qur'an). The importance of the research lies in giving a clear image of the dispute in his work from esteemed scholars, as well as shedding light on this topic and showing its axes to be the nucleus of another research project

DOI: 10.33899/radab.2023.180047 , ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.

الاختلاف في عمل المصدر في الظرف والجار والمجرور في القرآن الكريم

سعد محمد احمد الزبيدي*

المستخلص

إن شرف المسلم في خدمة كتاب الله تعالى تعلماً وتعليماً، ومنه النظر في لغته وتراكيبه، فكان هذا النظر مفتاحاً لفهم أساليبه وأسراره اللغوية، ومن هذه المباحث المهمة علم النحو، إذ سجل العلماء ما توصل إليه نظرهم في هذا الميدان في كتب إعراب القرآن الكريم، وكتب التفسير، إذ يعطينا جانباً مهماً في معرفة أسلوب القرآن الكريم، وفهم تراكيبه على نحوٍ متميز، وتفصح الدراسة عن إبراز علم هؤلاء العلماء الأفذاذ. وعمل المصدر واحد من الموضوعات التي لم تشبع دراسة فيما نعلم، فكان عنوان بحثنا: (الاختلاف في عمل المصدر في

* استاذ مساعد/ قسم اللغة العربية / كلية التربية الاساسية/ جامعة الموصل

الظرف والجار والمجرور في القرآن الكريم). وتكمن أهمية البحث في إعطاء صورة واضحة عن الخلاف في عمله من علماء أجلاء، فضلاً عن تسليط الضوء على هذا الموضوع وإظهار محاوره ليكون نواة لمشروع بحث آخر.

الكلمات المفتاحية: الاختلاف، المصدر، القرآن، الظرف، الجار والمجرور.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين، أما بعد...

فإن شرف المسلم يكمن في خدمة كتاب الله تعالى، تعلماً وتعليماً وتأويلاً، ومن ذلك النظر في لغته وتراكيبه وخصائصهما، وقد نزل بلسان عربي مبين، فكان هذا النظر مفتاحاً لفهم أساليبه وأسراره اللغوية، ومن هذه المباحث المهمة علم النحو، إذ سجل العلماء معارفهم في هذا الميدان في كتب إعراب القرآن الكريم، وكتب التفسير. ودراسة هذه الظواهر ومعرفة دقائقها، تعطينا جانباً مهماً ونفيساً من معرفة أسلوب القرآن الكريم ووضع تراكيبه التي وضعت على نحوٍ متميز، وتفصح الدراسة عن جوانب مهمة أيضاً من العلم الذي تعلمه هؤلاء العلماء الأفذاذ، ويعد عمل المصدر واحداً من الموضوعات المهمة التي لم تشبع دراسة فيما نعلم، فكان العنوان: (الاختلاف في عمل المصدر في الظرف والجار والمجرور في القرآن الكريم)، لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في فهم كلام الله تعالى، وإبراز كلام العلماء عن هذه المسألة النحوية، فضلاً عن بيان الاستعمال القرآني لهذه القواعد، إذ بادر في إعراب القرآن الكريم وتفسيره علماء كبار، مما يعطينا البحث صورة واضحة عن الخلاف في عمل المصدر، وأقوال العلماء فيه والخلاف النحوي بينهم، فقام البحث على تسليط الضوء على هذا الموضوع، وإظهار أبرز محاوره ؛ ليكون نواةً لمشروع بحث آخر، إذ لم يقم البحث باستقراء جميع المواضع في كتب إعراب القرآن وكتب التفسير؛ لان ذلك يؤدي إلى مزيد من الجهد وبذل الوقت، فضلاً عن أن مثل هذا العمل سيكون عملاً كبيراً بحيث لا تتحمله صفحات هذا البحث، فانصب اهتمام البحث على أهمية الموضوع وتقسيم محاوره وخلاف العلماء من نحويين ومعربين ومفسرين في إعرابه، فانتخب البحث عدة مواضع للتحليل، فكان التحليل بذكر أقوال العلماء في المسألة الواحدة، لكي تتضح الصورة وتكتمل، وفي تحليل المادة أذكر الآية القرآنية التي فيها موطن الشاهد ثم أعمد إلى ذكر أقوال العلماء في عمل المصدر في الجار والمجرور والظرف، والخلاف فيه من نفي وإثبات مرتباً ذلك حسب سنوات وفيات أصحابها، ثم أثني بذكر الوجوه الأخرى من الإعرابات عند من منع عمل المصدر في الجار والمجرور والظرف، وبعد هذا العرض للوجوه المتنوعة أحاول أن أرجح وجهاً واحداً من هذه الوجوه. فبنى البحث على مقدمة وخمسة مباحث، تناول المبحث الأول: تقدم الجار والمجرور والظرف على المصدر والمبحث الثاني، وصف المصدر، والمبحث الثالث، الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله، والمبحث الرابع، المصدر المؤكد، والمبحث الخامس: المصدر النائب عن فعل الأمر، ثم جاءت خاتمة تمثلت بأبرز النتائج ثم ثبت المصادر والمراجع. ومن أهم مصادر البحث الكشاف للزمخشري (ت538ه)، والمحرر الوجيز لابن عطية (ت542ه)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت616ه)، والبحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي (ت745ه)، والدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت754ه)، وغيرها من الكتب التي اهتمت بهذه المسألة النحوية. وبعد، فما كان في البحث من صواب فبتوفيق من الله وعطفه، وما كان فيه من خلل فمني، والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: تقدم الجار والمجرور والظرف على المصدر

أولاً: تقدم الجار والمجرور

وقوله تعالى: (ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون) (آل عمران 75)، فقد تقدم الجار والمجرور (على الله) على المصدر (الكذب)، ففيه عدة أقوال، أحدها: أنه لا يجوز أن يتعلق بالكذب؛ لأن الصلة لا تتقدم على الموصول[1]. ولأجل ذلك ذهب عدد من المعربين والمفسرين إلى وجوه أخرى فراراً من إعمال المصدر في الجار والمجرور المتقدم عليه، فقيل: يتعلق بـ(يقولون)؛ لأن معناه بمعنى (يفترون)، وهذا الفعل يتعدى بـ(على) فيكون معمولاً له أو ما تعلق به، ويجوز أن يكون حالاً من الكذب مقدماً عليه، فعندئذ يتعلق بالكون العام، وقيل: يكون

([1]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (616هـ): تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركائه، (د.ت): 1/ 273، والبحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت475هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، 1420هـ: 3/ 225.

على التبيين[2]، أي: يعمل فيه محذوف يدل عليه المذكور وهو (الكذب). ولا يفوتنا أن نذكر أن من المعربين من يجوز تعلق الظرف والجار والمجرور بالمصدر وإن تقدما عليه؛ لأنه يُتوسّع في الظرف والجار والمجرور ما لا يُتوسّع في غيرهما[3].

والتحرير أن تعلقه بـ(يقولون) يحتاج إلى تأويل، وعدم التأويل أحسن ما أمكن ذلك، ووجه الحال يبدو ضعيفاً؛ لأنه لو تأخر الجار والمجرور لتعلق بـ(الكذب) ويضعف كونه صفة له؛ لأن المعنى ليس عليه والله أعلم. ووجه التبيين ذكره جمهور البصريين في الاسم الموصول (أل) وموصوله المشتق، عندما يتقدم عليه جار ومجرور، كقوله تعالى: (وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين) (الأعراف 21)، فإن (لكما) على التبيين عندهم، والتقدير: إني ناصح لكما[4]، أي: يقدر فعل يفهم من معنى الآية، والسبب في ذلك أن الموصول تتقدم عليه صلته أو ما تعلق بها[5]. والمصدر ليس اسماً موصولاً ولكن هناك شبه وهو أن المصدر الصريح يُعامل معاملة المصدر المنحل من (أن والفعل)، فـ (أن) حرف مصدري لا يجوز أن يتقدم عليه معموله، فلذلك حَسُن وجه التبيين فيه، وهذه مسألة قياسية في النحو العربي، إلا أنه ورد السماع بشواهد كثيرة في القرآن الكريم وفي شعر العرب على تقدم الجار والمجرور والظرف على المصدر والمعنى عليه، أي: على المصدر وليس على غيره إلا بالتأويل، أو الوجه البعيد، فلو قعدت عليه قاعدة وعُدِل عن القياس على الموصول وصلته، لاعتمد على الظاهر وابتُعد عن التقدير والتأويل، إلا أنه يعترض بقاعدة عامة هي: أن الموصول لا يجوز تقدم الصلة أو بعضها أو ما تعلق بها عليه، والمصدر الصريح ليس موصولاً، ولكنه قِيس على الموصول، فلو استثني الظرف والجار والمجرور، كما ذهب إلى ذلك عدد من النحويين، لكانت قاعدة مقبولة، وابتعدنا عن التكلف في التقدير والتأويل والله أعلم. وقد قال ابن عاشور (ت1323ه): "ونجزم بأن المجرور مقدم على المصدر على التوسع في المجرورات أمر شائع وأصل مفروغ منه"[6].

وقوله تعالى: (انظر كيف يفترون على الله الكذب) (النساء 50)، فالجار والمجرور (على الله) تقدم على المصدر (الكذب)، وفيه أقوال، أحدها: لا يجوز تعلقه بـ(الكذب)، لأنه تقدم عليه وهذا لا يجوز في إعمال المصدر؛ لذا يجوز أن يتعلق بالفعل (يفترون) أو يكون حالاً من الكذب تقدم عليه، فيكون متعلقاً بمحذوف، أو على التبيين[7].

أما القول الأول فهو ليس مذهب جميع النحاة، وإنما منهم من أجاز تعلق الجار والمجرور بالمصدر وإن تقدم عليه؛ لأنه يجوز في الجار والمجرور ما لا يجوز في غيره توسعاً،، والقول الثاني هو الراجح والله أعلم؛ لأن الفعل (يفترون) يتعدى بـ(على) والمعنى عليه واضح، والقول الثالث إعرابه على الحالية فيه تكلف وتقدير لا حاجة له، لأن الفعل يتعدى بـ(على) كما ذكرنا آنفاً، والقول الرابع ضعيف أيضاً، لأن معنى التبيين يقدر عندما يكون هناك مانع يمنع تعلق الجار به من الصلة وغيره، إلا أنه وإن كان المقصود أنه تقدم الجار والمجرور على المصدر (الكذب) إلا أن تعلقه بـ(يفترون) أولى، وإن بعض المعربين عندما تحدثوا عن قوله تعالى: (ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون) جعلوا معنى (يقولون) بمعنى يفترون حتى يتعدى بحرف الجر (على)؛ لذا فترك هذا القول أولى والله أعلم.

وقوله تعالى: (ولا تاخذكم بهما رأفة في دين الله)(النور 2)، فقوله: (بهما) تقدم على (رأفة) فمنهم من منع تعلقه بـ(رأفة)؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه، لذا فأجازوا تعلقه بـ(تأخذكم) ويكون المعنى: لا تأخذكم بسببهما رأفة، وأجازوا أيضاً أن يكون على البيان، والتقدير: أعني بهما، ثم قدروا المعنى: لا ترأفوا بهما[8].

([2]) ينظر: التبيان 1/ 273.

([3]) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: لأحمد بن يوسف بن عبد الدائم (السمين الحلبي) (ت756ه)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم – بيروت (د.ت): 3/ 269.

([4]) ينظر: الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط3 دار الفكر العربي، القاهرة 1997م: 30.

([5]) ينظر: المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) لابن جني، أبي الفتح عثمان (ت 392هـ).، ط1، دار إحياء ا لتراث القديم 1954م: 130.

([6]) ينظر: التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور (ت 1323ه)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984 : 10/ 583.

([7]) ينظر: التبيان 365/1، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، لأبي يوسف المنتجب بن أبي العز بن رشيد (ت643هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، ط1، مكتبة دار الزمان 1427هـ -2006م : 282/2، والدر المصون 4/ 5.

([8]) ينظر: التبيان 964/2، والكتاب الفريد 4/ 631، والدر المصون 8/ 380

ومن خلال ما تقدم تبيّن أن الوجهين المذكورين هما بسبب ابتعاد المعربين عن قولهم بأن الجار والمجرور يتعلق بـ(رأفة)، مع أن المعنى عليه وهو: لا ترأفوا بهما، أما تعلقها بالفعل (تأخذكم) فلا يخفى ضعفه، والوجه الثاني هو قياس النحاة المصدر على الموصول وهو أحسن من الوجه الأول، إلا أن من النحاة من يُجوّز تعلقها بـ(رأفة) مع تقدمها عليه، وهو وجه حسن أيضاً، لئلا يضطر إلى تقدير محذوف.

ثانياً: تقدم الظرف

ورد تقدم الظرف على المصدر في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم)(البقرة 187)، ذكر مكي بن أبي طالب (ت437ه) أن (ليلة) ظرف لـ (الرفث) [9]، إلا أن العكبري نفى أن تكون ظرفاً لـ(لرفث) من جهة الإعراب، وعلله بأن المصدر لا يتقدم عليه معموله، إلا أن تحمل على التبيين فيكون التقدير: " أحل لكم أن ترفثوا ليلة الصيام"، فيقدر فعل يفسره المذكور، والمعروف أن (رفث) يتعدى بالباء، ولكن جيء بـ(إلى) على تضمين (الرفث) بالإفضاء، ولذلك حَسُن مجيء إلى، وجوز أيضاً أن تكون ظرفاً للفعل (أحل)[10]، إلا أن أبا حيان الأندلسي، نفى أن تكون ظرفاً لـ (أحل)، قال: "قالوا والناصب لهذا الظرف (أحل)، وليس بشيء، لأن الليلة ليس بظرف لـ(أحل)، إنما هو من حيث المعنى ظرف للرفث، وإن كانت صناعة النحو تأبى أن تكون انتصاب ليلة بالرفث؛ لأن الرفث مصدر وهو موصول هنا فلا يتقدم معموله، لكن يقدر ناصب، وتقديره: الرفث ليلة الصيام، فحذف وجعل المذكور مبيناً له"[11]، وأراد بقوله هذا معنى التبيين، إذ عرفه ابن جني (ت393ه) بقوله: "أن تعلقه بما يدل عليه معنى الكلام، ولا تقدره في الصلة"[12]. وبين أن من النحويين من يجيز تقديم الظرف على المصدر في مثله. وذكر السمين الحلبي أن المشهور عند المعربين تعلقه بـ(أحل) ورده معللاً ذلك بقوله:" لأن الإحلال ثابت قبل ذلك الوقت"[13].

والظاهر أن الظرف ليس معمولاً للفعل (أحل)؛ لأن المعنى ليس عليه، بل يحمل على التبيين كما ذهب إلى ذلك جمهور البصريين في مثله، وهو أقيس للقاعدة النحوية، أو يكون ظرفاً لـ (الرفث) على مذهب من يجوز تعلق الظرف بالمصدر اتساعاً، وهو مذهب فيه يسر والله أعلم.

وقوله تعالى: (فلما بلغ معه السعي)(الصافات 102)، تعددت أقوال العلماء في تعلق (معه)، فمنهم مَنْ منع أن يتعلق بـ(السعي)؛ لأنه مصدر ولا يجوز أيضاً أن يتعلق بـ(بلغ) قال الزمخشري: "فلا يصح تعلقه ببلغ لاقتضائه بلوغهما معاً حد السعي"[14]. وحملوه على التبيين، قال السمين:" متعلق بمحذوف على سبيل البيان كأنّ قائلاً قال: مع مَنْ بلغ السعي، فقيل: مع أبيه"[15]. وزاد السمين أنَّ مَنْ يجوِّز الاتساع في الظرف يعلقه بالسعي[16].

وسبق أن ذكرنا الراجح في مثل هذه الوجوه، وهو إما على التبيين إعماماً للقاعدة في الموصول ووفاقاً لجمهور البصريين، أو يتعلق بالسعي اتساعاً في الظرف.

---

(9) ينظر: مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة – بيروت 1405هـ : 122/1.

(10) ينظر: التبيان 154/1.

(11) البحر المحيط 211/2.

(12) المنصف 130.

(13) الدر المصون 2/ 292.

(14) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (538هـ)، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط3، دار الكتاب العربي – بيروت 1407ه:.4/ 53، وينظر: الكتاب الفريد 5/ 391.

(15) الدر المصون 9/ 322، وينظر: البحر المحيط 9/ 116.

(16) الدر المصون 9/ 322.

وقوله تعالى: (الى ربك يومئذ المستقر)(القيامة 12)، فالظرف (يومئذٍ) لا يتعلق بالمستقر؛ لأنه تقدم عليه[17]، وقولهم بأنه مصدر، أرادوا بذلك المصدر الميمي فإنه بمعنى الاستقرار[18]، وذهب العكبري إلى أنه يحمل على التبيين، أي: يعمل فيه فعل محذوف يدل عليه (المستقر)[19]، وإن كان المستقر اسم مكان، فلا عمل له فلا يتعلق به (يومئذٍ) أيضاً[20]، لأن اسم المكان لا يعمل أبداً.

ويميل الباحث إلى قول العكبري إنه على التبيين ويعمل به محذوف يدل عليه المذكور أو يعمل فيه (المستقر) اتساعاً في الظرف، ومن النحويين من يجوز تعلقه بالمصدر اتساعاً في الظرف وهو مذهب فيه يسر وعدم تكلف.

المبحث الثاني: وصف المصدر

أولاً: الجار والمجرور

ورد الجار والمجرور بعد المصدر الموصوف في قوله تعالى: (حم تنزيل من الرحمن الرحيم كتاب فصلت اياته قرانا عربيا لقوم يعلمون) (فصلت 1 ، 3)، إذ أُختُلِف في متعلق (لقوم)، فقيل: يتعلق بـ(تنزيل) [21] وذلك إذا لم تكن (من الرحمن) صفة لتنزيل بل تتعلق به و(كتاب) فاعل به؛ لأن إعراب (من الرحمن) صفة يؤدي إلى إعمال المصدر الموصوف، مشروطاً أيضاً بألا يكون (كتاب) خبراً عن (تنزيل) أو بدلاً منه، لأنه يؤدي إلى الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، وهذا لا يجوز عند كثير من النحاة، ومنهم من جوز ذلك اتساعاً في الظرف وعديله، وقيل: متعلق بـ(فصلت) والمعنى: فصلت لهؤلاء وبينت لهم، وقيل: متعلق بمحذوف كون عام تقديره (كائناً) صفة لـ (قرآن)[22].

وقوله تعالى: (قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه)(الممتحنة 4)، فقوله (في إبراهيم) يحتمل وجوهاً عدة، أحدها يكون خبراً لـ(كانت) والمبتدأ (أسوة حسنة)، ولا يجوز أن يتعلق بـ(أسوة)؛ لأنها قد وصفت والمصدر إذا وصف لا يعمل[23]. ومن أجاز تعلقه بـ(أسوة) علله بأنه يغتفر في الظرف وعديله ما لا يغتفر في غيرهما، والتقدير: لكم أسوة في إبراهيم[24]. ويحتمل أن يكون نعتاً ثانياً لـ (أسوة)، وقيل: متعلق بـ(حسنة) أو حالاً من الضمير في حسنة، ويحتمل أن يكون خبراً ثانياً لـ(كانت)[25].

إن الناظر في المعنى يجد أن (في إبراهيم) يتعلق بـ(أسوة)، إذ ذكر أصحاب المعاجم قول العرب: لي في فلان أسوة[26]، إلا أن الصناعة النحوية تأبى ذلك عند كثير من النحاة، والأحسن أن يتعلق بـ(أسوة)، ويعلل بأنه يغتفر في الجار والمجرور والظرف ما لا يغتفر في غيرهما، لكثرة دورانهما في الكلام، كما ذهب إلى ذلك قوم من النحاة؛ لأن المعنى هو: أن في إبراهيم أسوة حسنة لهم والله أعلم.

ثانياً: الظرف

([17]) ينظر: التبيان 2/ 1254، والكتاب الفريد 6/ 278.

([18]) ينظر التحرير والتنوير 29/ 346، والجدول في إعراب القرآن، لمحمود صافي ط4 دار الرشيد، دمشق، 1418ه: 19/ 171.

([19]) ينظر: التبيان 2/ 1254، والدر المصون 10/ 570.

([20]) ينظر: الدر المصون 10/ 570.

([21]) ينظر: الكشاف4/ 184، والكتاب الفريد 5/ 503.

(22) ينظر: البحر المحيط 9/ 284، والدر المصون 9/ 505.

([23]) ينظر: التبيان 2/ 1218، والكتاب الفريد 6/ 136.

([24]) ينظر: الدر المصون 10/ 303..

([25]) ينظر: التبيان 2/ 1218، والدر المصون 10/ 303.

([26]) ينظر: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393ه)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4 دار العلم للملايين، بيروت، 1987م : 6/ 2268، ومقاييس اللغة، لأحمد بن فارس (ت 395ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م: 1/ 105.

جاء المصدر موصوفاً وأتبع بالظرف في قوله تعالى: (وأولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه)(آل عمران 106)، إذ منع عدد من المعربين تعلق الظرف (يوم) بـ(عذاب)؛ لأن المصدر وُصِفَ، وإذا وُصِفَ لا يعمل[27]، إلا أن منهم من أجازه إذ قال المنتجب الهمذاني: "وأنا لا أمنعه وإن كان قد وصف؛ لأن الظرف تكفيه رائحة الفعل"[28]، ومن منع علقه بالاستقرار في لهم، ويكون التقدير: أولئك استقر لهم عذاب يوم تبيض وجوه، أو بإضمار فعل (اذكر)[29]، وقيل: يتعلق بـ(عظيم)، وضعفه أبو حيان؛ لأنه يتوجب أن يكون عظم العذاب في ذلك اليوم[30]، وضَعّف السمين الحلبي رَدّ أبي حيان وقال:" لأنه إذا عظم في هذا اليوم ففي غيره أولى، وأيضاً فإنه مسكوت عنه فيما عدا هذا اليوم"[31]. وجعله المنتجب منصوباً على التبيين، وتبين ذلك من تقديره، إذ قدر: يعذبون يوم تبيض وجوه، ونسب هذا التقدير أبو حيان إلى الحوفي[32] (ت430ه).

والمعنى على أن (يوم تبيض وجوه) هو وقت العذاب، لذا فعلى مذهب جمهور البصريين يكون على التبيين، وعند طائفة من النحاة يتعلق بـ(عذاب) وإن وصف؛ لأنه يجوز في الظرف ما لا يجوز في غيره، وهو مذهب فيه يسر، وبعد عن التكلف والتقدير.

وقوله تعالى: (لا يحزنهم الفزع الأكبر وتتلقاهم الملائكة هذا يومكم الذي كنتم توعدون يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب) (الأنبياء 103،104)، فقوله: (يوم نطوي) فيه أقوال، أحدها أنها تتعلق بـ(الفزع)[33]، وردّه أبو حيان وتابعه السمين الحلبي بأنه يؤدي إلى عمل المصدر الموصوف قبل تمام معموله وهو غير جائز؛ لأن الفزع وصف بـ(الأكبر)[34]، ومن منع أجاز أن يتعلق بـلا يحزنهم أو تتلقاهم أو بإضمار فعل تقديره: أعني أو اذكر[35]، وأجاز أبو البقاء أن يكون بدلاً من الضمير العائد المحذوف في (توعدون)، ورده السمين الحلبي بأن جملة صلة الموصول ستكون خالية من الضمير العائد إلى الموصول، ثم بين أن المسألة فيها خلاف[36].

ومذهب جمهور البصريين في مثل هذا يحمل على التبيين فيقدر فعل يفسره المذكور، وهو مذهب حسن، ومذهب جمهور الكوفيين وجماعة من النحويين ألّا يبالوا بالفصل بين المصدر ومعموله توسعاً بالظرف والجار والمجرور، وهو مذهب خلا من التكلف في مثل هذه المسألة وفيه يسر، والله أعلم.

وقوله تعالى: (ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والاخرة ولهم عذاب عظيم يوم تشهد عليهم السنتهم وايديهم وارجلهم)(النور 24،23)، فقوله: (يوم) اختلف في عامله، فقيل: (عذاب) وهو منسوب للحوفي[37]، ولم يجوز العكبري غيره[38]،

([27]) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن ابن عطية (ت542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط2، دار الكتب العلمية – بيروت 1422هـ: 1/ 487، والبحر المحيط 3/ 293..

([28]) الكتاب الفريد 2/ 106..

([29]) ينظر: الكشاف 1/ 399، والتبيان 1/ 284..

([30]) ينظر: البحر المحيط 3/ 293.

([31]) الدر المصون 3/ 339.

([32]) ينظر: الكتاب الفريد 2/ 106، والبحر المحيط 3/ 293.

([33]) ينظر: الكشاف 3/ 137، والكتاب الفريد 4/ 518.

([34]) ينظر: البحر المحيط 7/ 471، والدر المصون 8/ 208.

([35]) ينظر: التبيان 2/ 928، والكتاب الفريد 4/ 518.

([36]) ينظر: الدر المصون 8/ 208.

([37]) ينظر: البحر المحيط 8/ 26.

([38]) ينظر: التبيان 2/ 968، والكتاب الفريد 4/ 641.

إلا من أجاز التوسع في الظرف وعديله[39]، ونسب أبو حيان عمل المصدر الموصوف الى الكوفيين، ومن منع أجاز أن يعمل فيه الكون المطلق المحذوف الذي تعلق به (لهم عذاب)، أو يكون العامل فعلاً محذوفاً تقديره: اذكر[40].

والمعنى يقع على (عذاب)، إلا أن الصنعة النحوية تمنعه عند كثير من النحويين؛ لأن المصدر الموصوف لا يعمل، والسبب أنه يبتعد عن الفعل ويقترب من الاسم بسبب الوصف؛ لأن الفعل لا يوصف لذا منع من العمل لأجل ذلك، ويمكن أن يجاب عن ذلك بقول طائفة من العلماء بأنه يتسع في الظرف وعديله ما لا يتوسع في غيرهما، ويجوز أيضاً أن يتعلق بالكون المطلق المحذوف العامل في (لهم)، والأول أحسن؛ لأن المعنى يوافقه تماماً والله أعلم.

وقوله تعالى: (يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم بشراكم اليوم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ذلك هو الفوز العظيم يوم يقول المنافقون والمنافقات)(الحديد 12، 13)، فقوله: (يوم) في عامله عدة احتمالات، الأول: يتعلق بـ(الفوز)، وهو أفخم عند ابن عطية إذ قال:" كأنه يقول إن المؤمنين يفوزون بالرحمة يوم يعتري المنافقين كذا وكذا"[41]. ورده أبو حيان معللاً ذلك بأن المصدر قد وصف[42]، والثاني على البدل من (يوم ترى)، والثالث: يتعلق بفعل محذوف تقديره اذكر[43].

ويمكن أن يجاب عن أبي حيان بأن من النحاة من أجاز التوسع في الظرف فيصح عندئذ تعلقه بـ(الفوز) مع أنه موصوف، ومن استعراض جميع الأقوال فإن وجه البدلية راجح وعليه المعول؛ لأنه واضح وموافق للمعنى والله أعلم، والوجه الأول فيه خلاف ومنهم من منعه، والوجه الثالث يحتاج إلى تقدير فعل محذوف، وعدم التقدير، والحمل على الظاهر إن صح المعنى والإعراب أولى.

المبحث الثالث: الفصل بالأجنبي

أولاً: الجار والمجرور

وقوله تعالى: (ذلك جزاؤهم جهنم بما كفروا)(الكهف 106)، ورد الفصل بالخبر (جهنم) بين الجار والمجرور (بما كفروا) وبين المصدر (جزاؤهم)، فلا يجوز أن يتعلّق به للفصل بالخبر وهو أجنبي[44]، لذا أجازوا أن يكون خبراً ثانياً، أو يُقطَع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ذلك ثابت لهم بسبب كفرهم[45]، وقيل: ذلك مبتدأ وجزاؤهم مبتدأ ثان وجهنم خبره، وتكون الجملة من (جزاؤهم جهنم) خبر المبتدأ الأول، والعائد إلى المبتدأ محذوف، والتقدير: جزاؤهم به، وقيل: جهنم بدل من جزاء[46]. ومن يتسع في الظرف وعديله لا يبالي بالفصل.

وقوله تعالى: (قال علمها عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى)(طه 52)، فقوله: (علمها) مبتدأ و(في كتاب) يحتمل عدة وجوه، ومن المعربين من لم يجوز أن تكون (في كتاب) متعلق بـ(علمها) إذا أعرب (عند ربي) خبراً؛ لأنه يؤدي إلى الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر وهو أجنبي[47]، لذا فيجوز أن تعرب خبراً ثانياً أو حالاً من الضمير في (عند) ويحتمل أن يكون الجار والمجرور هو الخبر فيكون (عند) حالاً من المضاف إليه في (علمها) وقيل: الظرفان خبر واحد، مثل: هذا حلو حامض. ورد الوجه الأخير السمين الحلبي، لأن كل واحد

---

(39) ينظر: الدر المصون 8/ 395.

(40) ينظر: التبيان 2/ 968.

(41) المحرر الوجيز 5/ 261، وينظر: مشكل إعراب القرآن 2/ 718.

(42) ينظر: البحر المحيط 10/ 105، والدر المصون 10/ 242.

(43) ينظر: مشكل إعراب القرآن 2/ 718، والكشاف 4/ 475، والكتاب الفريد 6/ 98.

(44) ينظر: التبيان 863/2، والدر المصون 7/ 556.

(45) ينظر: الكتاب الفريد 4/ 332.

(46) ينظر: البحر المحيط 7/ 321.

(47) ينظر: التبيان 2/ 892، والكتاب الفريد 4/ 423.

منهما يؤدي فائدة الخبر عكس هذا حلو حامض[48]. ويجوز أن تتعلق بـ(علمها) وإن فصل بينهما بالخبر عند طائفة من النحاة؛ لأنه يتسع في الظرف وعديله ما لا يتسع في غيرهما ويتسامح فيهما لكثرة دورانهما في الكلام.

وقوله تعالى: (تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين) (السجدة 2)، فقوله: (من رب) فيه عدة وجوه، فإن أعربت (لاريب فيه) خبراً للمبتدأ (تنزيل)، فـ(من رب) يتعلق بـ(تنزيل) ذكره مكي[49]، إلا أن أكثر المعربين والمفسرين يمنعون تعلقه بـ(تنزيل) للفصل بأجنبي وهو الخبر[50]، لذا فيحتمل أن يكون (من رب العالمين) خبراً و(لاريب فيه) جملة معترضة، وقد حسّن هذا الوجه مكي واختاره أبو حيان[51]، وقيل: الجار والمجرور خبر ثانٍ، ويحتمل أن يكون الجار والمجرور حالاً، ويحتمل أن يكون الجار والمجرور خبراً و (لا ريب فيه) حالاً[52]، وقال السمين:" ولا يجوز حينئذ أن يتعلق بتنزيل؛ لأن المصدر قد أخبر عنه فلا يعمل، ومن يتسع في الجار لا يبالي"[53].

والاختيار ما ذهب إليه مكي وأبو حيان من أنه يعرب خبراً فيتعلق بكون عام محذوف، ويكون (لا ريب فيه) جملة معترضة، لأن المعنى يوافقه تماماً والله أعلم.

وقد ورد الفصل بالحال بين المصدر والجار والمجرور واختلف فيه في قوله تعالى: (الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات)(التوبة 79)، فالجار والمجرور (في الصدقات)، لا يجوز أن يتعلق بـ(المطوعين)؛ للفصل بينهما بأجنبي وهو الحال (من المؤمنين)، وهذا قول العكبري وتابعه المنتجب الهمذاني[54]، إلا أنّ أبا حيان والسمين الحلبي يعدان الحال ليس أجنبياً؛ لذا فقول العكبري مردود عندهما، إذ قال أبو حيان:" وقال أبو البقاء أيضاً من المؤمنين حال من الضمير في (المطوعين) وفي الصدقات متعلق بـ(يلمزون)، ولا يتعلق بالمطوعين؛ لئلا يفصل بينهما بأجنبي انتهى. وليس بأجنبي لأنه حال كما قرر، وإذا كان حالاً جاز الفصل به بين العامل فيه وبين معمول آخر"[55]. وعلل السمين عدم تعلقه بـ(المطوعين)؛ لأن الفعل يتعدى بـ(الباء) وليس بـ(في)، فإن كانت (في) بمعنى (الباء) فإنه خلاف الأصل[56]. ومن منع عَلّقه بـ(يلمزون) وهو الراجح؛ لأن المعنى الذين يلمزون في الصدقات والله أعلم.

ثانياً: الظرف

وورد الظرف وقد فصل بينه وبين المصدر بالخبر، والمصدر موصوف أيضاً في قوله تعالى: (واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر)(التوبة 2،3)، لم يجز فريق من معربي القرآن الكريم أن يكون (يوم) ظرفاً لـ(أذان)، قال مكي:" ولا يحسن أن يعمل فيه (أذان)؛ لأنك قد وصفته فخرج عن حكم الفعل"[57] وذهب ابن عطية إلى أنه منصوب بـ(أذان)، حيث قال:" و(يوم) منصوب على الظرف، والعامل فيه (أذان) وإن كان قد وصف فإن رائحة الفعل باقية، وهي عاملة في الظروف"[58]. ونقل قول المنع بقوله وقيل، ولم يجز المنتجب الهمذاني أن ينتصب بـ(أذان)، لعلتين: الأولى أن المصدر الموصوف لا يعمل، والثاني أن هذه الصفة قد فصلت بين المصدر ومعموله[59]. وتابع السمين الحلبي أبا حيان في قوله لا يجوز أن يتعلق لسببين حيث قال:"

([48]) ينظر: الدر المصون 8/ 48.

([49]) ينظر: مشكل إعراب القرآن 2/ 567، والمحرر الوجيز 4/ 357.

([50]) ينظر: التبيان 2/ 1047، والكتاب الفريد 5/ 224، والبحر المحيط 8/ 428.

([51]) ينظر: مشكل إعراب القرآن 2/ 567، والبحر المحيط 8/ 428.

([52]) ينظر: البحر المحيط 8/ 428، والدر المصون 9/ 77..

([53]) الدر المصون 9/ 77.

([54]) ينظر: التبيان 2/ 652، والكتاب الفريد 3/ 298.

([55]) ينظر: البحر المحيط 5/ 469

([56]) ينظر: الدر المصون 6/ 88.

([57]) مشكل إعراب القرآن 1/ 322.

([58]) المحرر الوجيز 3/ 5.

([59]) ينظر: الكتاب الفريد 235/3.

وزعم بعضهم أنه منصوب بـ(أذان) وهو فاسد من وجهين: أحدهما وصف المصدر قبل عمله. والثاني: الفصل بينه وبين معموله بأجنبي وهو الخبر"[60]. ومن منع أجاز تعلقه بما تعلق به قوله (من الله)، أن يكون محذوفاً[61]، وقيل: معجزي، ونقل ابن عطية ضعف هذا الوجه، وقيل: يتعلق بما تعلق به (إلى الناس)[62].

ويوم متعلق بـ(أذان) في المعنى، إلا أنه يمتنع ذلك عند كثير من النحويين للفصل بينهما؛ لذا فيكون على التبيين، أي: يقدر له عامل يفسره (أذان) كما هو مذهب جمهور البصريين في مثل هذه الحالة، أو يحمل على مذهب الكوفيين وطائفة من النحاة في الاتساع في الظرف وهو مذهب فيه يسر.

قال تعالى: (انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر فما له من قوة ولا ناصر) (الطارق 8، 10)، اختلف في العامل في (يوم تبلى)، وبني الخلاف على مرجع الضمير في (رجعه)، فذهب الزمخشري إلى أن العامل فيه (رجعه)؛ لأن مرجع الضمير للإنسان[63]، ونقل الجواز ابن عطية أيضاً إذ قال:" وقيل: العامل الرجع في قوله تعالى (على رجعه) قالوا: في المصدر من القوة بحيث يعمل وإن حال خبر بينه وبين معموله"[64]، ونقل السمين مذهب من يغتفر في الظرف اتساعاً[65]، ورد هذا الوجه عدد من المعربين والمفسرين للفصل بين الموصول وصلته بأجنبي وهو الخبر[66]. قال ابن جني: "فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى) وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو الرجع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول بأجنبي أمر لا يجوز"[67] ، وقيل: العامل (ناصر)[68]، ورده أبو حيان بأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها[69]. وقيل: على التبيين، أي: العامل فيه محذوف يفسره المذكور، أي: فرجعه يوم تبلى السرائر[70]، ويحتمل أن يكون العامل (لقادر)، قال ابن عطية عندما تحدث عن الوجوه المذكورة سابقاً:" وكل هذه الفرق فرت من أن يكون (لقادر)؛ لأن ذلك يظهر منه تخصيص القدرة في ذلك اليوم وحده، وإذا تؤمل المعنى وما يقتضيه فصيح كلام العرب جاز أن يكون المعنى لقادر"، موضحاً بأنه قادر على الرجع مطلقاً وفي كل وقت أولاً ثم خصص الوقت الأهم على الكفار ثانياً[71]. وإن عاد الضمير على الماء فيعمل في الجار والمجرور فعل محذوف تقديره: اذكر[72].

والأحسن أن يحمل على التبيين، وهو مذهب جمهور البصريين فيقدر له فعل يفسره المذكور، كما ذكر ذلك آنفاً، أو يغتفر في الظرف اتساعاً والله أعلم.

ورد المصدر ويحتمل أن يكون مفصولاً بأجنبي أو يكون المصدر موصوفاً في قوله تعالى: (يا أيها الذين امنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودات)(البقرة 183، 184)، وفي نصب (أياماً) عدة أقوال، إلا أن المعنى على أنها معمولة

---

[60] الدر المصون 6/ 7، وينظر : البحر المحيط 5/ 368..

[61] ينظر: مشكل إعراب القرآن 322/1، والكتاب الفريد 3/ 235.

[62] ينظر: المحرر الوجيز 5/3.

[63] ينظر: الكشاف 3/ 506.

[64] المحرر الوجيز 4/ 357.

[65] ينظر: الدر المصون 10/ 755.

[66] ينظر: التبيان 2/ 1281، والكتاب الفريد 6/ 378، والبحر المحيط 10/ 452.

[67] الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392ه)، تحقيق: محمد علي النجار، ط4 الهيئة المصرية العامة للكتاب (د، ت): 3/ 255، 256.

[68] ينظر: المحرر الوجيز 4/ 357.

[69] ينظر: البحر المحيط 10/ 452.

[70] ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار التربية والتراث – مكة المكرمة، 1431هـ: 24/ 300، والمحرر الوجيز 4/ 357، والتبيان 2/ 1281.

[71] المحرر الوجيز 4/ 357.

[72] ينظر: التبيان 2/ 1281.

للصيام، أو على تقدير فعل محذوف يفسره الصيام، فقد منع العكبري أن يكون (أياماً) معمولاً للصيام، للفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو (كما كتب) وهذا لا يجوز[73]. وإن كانت (كما كتب) نعتاً للصيام، فلا يجوز أن يكون معمولاً للصيام؛ لأن المصدر الموصوف لا يعمل[74]، إلا أن مكياً أجازه وقال:" وإن جعلت نصب (الأيام) على الظرف والعامل فيها (الصيام) جاز جميع ما امتنع إذا جعلت (الأيام) مفعولاً به؛ لأنّ الظرف يتسع فيه وتعمل فيه المعاني وليس كذلك المفعولات وفي جواز ذلك في الظروف اختلاف"[75]. وإذا جعلت الكاف في كما نعتاً لمصدر من الصيام، ويكون التقدير: الصيام صوماً كما كتب. فعندئذ يجوز أن يعمل فيه؛ لأن (كما كتب) تكون معمولاً للمصدر، فلا يكون هناك فصل بأجنبي[76]، وإن كانت الكاف نعتاً لمصدر محذوف من الفعل (كتب)، فلا يجوز أن يعمل فيه المصدر للفصل بين الصلة والموصول بالصفة وهذا لا يجوز[77].

وذهب الفراء(ت207ه) إلى أنه منصوب بالفعل (كتب) إما على الظرف وإما على المفعول به توسعاً[78]، وخطّأه أبو حيان؛ لأن الظرف محل للفعل والكتابة ليست واقعة في الأيام، والمفعول به أيضاً على أنه ظرف لـ(كتب) والمعنى ليس عليه[79]. وذهب الأخفش (ت215ه) والطبري (ت 311ه) والزجاج (ت311ه) وغيرهم إلى أنه منصوب بفعل محذوف يفسره (الصيام)، والتقدير: أن تصوموا أياماً معدودات[80].

والراجح أنه منصوب على التبيين، أي: يقدر فعل يفسره الصيام وفاقاً للأخفش والطبري والزجاج وغيرهما، وهو مذهب جمهور البصريين في مثل هذه المسألة، فيكون المعنى: أن تصوموا أياماً معدودات، ويَحْسُن أن يكون العامل فيه الصيام وفاقاً لقوم من النحويين وهو منسوب للكوفيين أيضاً، إذ فيه يسر وبعد عن التكلف.

وجاء الظرف ويحتمل أن يكون مفصولاً عن المصدر بالخبر أو بالصفة في قوله تعالى: (قال لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو ارحم الراحمين) (يوسف 92)، فالظرف (اليوم) اختلف في عامله، فذهب الزمخشري إلى أنه متعلق بـ(تثريب) [81]، وقد منع مكي والعكبري وغيرهما تعلق الظرف بـ(تثريب)؛ لأن اسم (لا) النافية للجنس إذا عمل ينون ولا يبنى[82]، لأنه يكون شبيهاً بالمضاف فيكون معرباً[83]، وعلل أبو حيان منعه بأن (تثريب) مصدر وقد فصل بين المصدر ومعموله بـ(عليكم)، وهو إما يعرب خبراً أو صفة لـ (تثريب) وفي كلتا الحالتين لا يجوز الفصل بهما، لأن الفصل بالخبر ممنوع ، والمصدر إذا وُصِفَ لا يعمل. وكذلك لا يجوز أن يتعلق (عليكم) بـ(تثريب)؛ لأنه يكون حينئذٍ شبيهاً بالمضاف فيكون منوناً معرباً وليس مبنياً، نحو: لا خيراً من زيد. و(اليوم) يحتمل أن يتعلق بما تعلق به

([73]) التبيان 1/ 149.

([74]) ينظر: البحر المحيط 2/ 182، والدر المصون 2/ 269.

([75]) مشكل إعراب القرآن 1/ 120.

([76]) ينظر: إعراب القرآن، لأبي جعفر محمد بن إسماعيل النحاس ت(338هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، دار الكتب العملية – بيروت، 1421ه: 1/ 94.

([77]) ينظر: التبيان 1/ 149.

([78]) ينظر: معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الفراء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر. (د.ت): 112/1، والبحر المحيط 2/ 182.

([79]) ينظر: البحر المحيط 2/ 182.

([80]) ينظر: م معاني القرآن: لأبي الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش) (ت215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي – القاهرة 1411هـ -1990: 1/ 169، وجامع البيان 3/ 156، ومعاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهيل الزجاج (ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب – بيروت 1408هـ -1988م: 1/ 252.

([81]) ينظر: الكشاف 2/ 502.

([82]) ينظر: مشكل إعراب القرآن 1/ 394، والتبيان 2/ 745، والكتاب الفريد 3/ 631.

([83]) ينظر: الدر المصون 6/ 554.

خبر (لا)، أي: يتعلق بالاستقرار[84]، ويحتمل أن يكون مقتطعاً عما قبله، ومتعلقاً بما بعده ويكون التقدير: يغفر الله لكم اليوم إلا أن ابن عطية بين أن أكثر القراء وقفوا على (اليوم) وبدؤوا بـ(يغفر)[85].

والذي يطمئن إليه الباحث أن يكون متعلقاً بما تعلق به خبر (لا) أي: بالاستقرار لوضوح المعنى، ولخلوه من الإشكال النحوي، لأن الإعراب في الآية الكريمة يجب أن يحمل على أحسن الوجوه معنىً وأحكمها إعراباً.

المبحث الرابع: المصدر المؤكد

ورد الجار والمجرور واختلف في تعلقه أيعمل المصدر المؤكد فيه أم لا ؟ في قوله تعالى: (ويسعون في الارض فسادا)(المائدة 33)، فقوله: (في الأرض) يتعين إعرابه على وفق إعراب (فساداً) فإن فيه ثلاثة إعرابات مشهورة في مثله، الأول يكون مفعولاً له، أي: لأجل الفساد، أو يكون حالاً على أن المصدر يؤول بالمشتق، أي: مفسدين، منصوباً على المصدر على أن (يسعون) بمعنى يفسدون[86]، فيجوز أن يتعلق الجار والمجرور بـ(فساداً) على الوجه الثالث، أي: عندما يكون حالاً لأنه مؤول بالمشتق، أما على أن يبقى مصدراً فامتنع أن يتعلق به عند كثير من النحاة، لأن المصدر لا يعمل إذا تقدم عليه معموله، وثانياً لأن المصدر المؤكد لا يعمل عندهم. ومن منع جعله متعلقاً بالفعل (يسعون)[87].

والوجه أن الجار والمجرور يتعلق بالفعل (يسعون)، إذا أعرب (فساداً) مفعولاً لأجله، فيكون المعنى يسعون في الأرض لأجل الفساد، فضلاً عن أن الفعل (سعى) يتعدى بـ(في) كما ذكر ذلك أصحاب المعاجم[88]، وإذا أعرب حالاً فيجوز أن يتعلق به الجار والمجرور؛ إلا أنه يضعف لأن سيبويه ومن تابعه لا يجيزون مجيء المصدر حالاً في القياس، فترك هذا الوجه أولى لوضوح غيره، وإذا أعرب مفعولاً مطلقاً على تضمين الفعل (يسعون) بـ(يفسدون) عندئذ يتعلق حرف الجر به والمعنى واضح، إلا أنه يحتاج إلى تأويل والله أعلم.

وقوله تعالى: (فراغ عليهم ضربا باليمين) (الصافات 93)، فقوله: (باليمين) يتعين تعلقه حسب إعراب (ضرباً) فيحتمل أن يكون مفعولاً مطلقاً على المعنى، إذا ضمن (فراغ) بـ(ضرب)، أو بفعل محذوف تقديره: يضربهم ضرباً[89]، فعندئذ لا يجوز أن يتعلق به لأنه مصدر مؤكد والمؤكد لا يعمل، فيتعلق بـ(فراغ)، ويحتمل أن يعرب (ضرباً) حالاً بمعنى ضارباً، فيتعلق الجار والمجرور به[90]، ولا يفوتنا أن نذكر ان طائفة من النحاة يغتفرون في الجار والمجرور والظرف.

والظاهر أنه يكون على التبيين، أي: يعمل فيه فعل محذوف يفسره (ضرباً)، ويستبعد أن يعمل فيه ضرباً؛ لأن وجه المفعولية المطلقة وجه راجح، والمصدر المؤكد لا يعمل، وإعرابه حالاً لا يكون إلا بالتأويل، فضلاً عن أن مجيء المصدر حالاً لا يُقاس عليه عند سيبويه ومن تابعه؛ لذا فيحمل على التبيين والله أعلم.

المبحث الخامس: المصدر النائب عن فعل الأمر

ورد تقدم الجار والمجرور على المصدر النائب عن فعل الأمر في القرآن الكريم، وتباينت أقوال العلماء في تعلقه، منه قوله تعالى: (وإذ أخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا) (البقرة 83)، فقوله: (وبالوالدين) قد تقدم على المصدر (إحساناً)، واختلف في تعلق الجار والمجرور، فقد منع الزمخشري (ت 538ه) أن يتعلق بـ(إحساناً) في آية سورة الإسراء معللاً ذلك بأن المصدر لا يتقدم عليه

([84]) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري (ت577ه)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م: 2/ 45.

([85]) ينظر: المحرر الوجيز 3/ 278.

([86]) ينظر: الكشاف 1/ 628، والكتاب الفريد 2/ 435، والبحر المحيط 4/ 240.

([87]) ينظر: الدر المصون 4/ 251.

([88]) ينظر: الصحاح 6/ 2377.

([89]) ينظر: التبيان 2/ 1091، والكتاب الفريد 5/ 388.

([90]) ينظر: الدر المصون 9/ 320.

صلته[91]، وتابعه ابن عطية، والمنتجب الهمذاني[92] وقولهم بأن المصدر لا يتقدم عليه صلته؛ لأن المصدر المنحل يقدر بـ(أن والفعل) ولا يجوز ان تتقدم الصلة على الموصول، والموصول (أن)، وقد رد أبو حيان، والسمين الحلبي على من منع بأن مذهب الجمهور يجوّز تقديم الجار والمجرور والظرف على المصدر النائب عن فعل الأمر، والمعنى: أحسنوا بالوالدين والباء ترادف إلى فيجوز نحو: أحسنت به وعليه، وعلى هذا يكون على حذف مضاف، والمعنى: أحسنوا بر الوالدين، وقولهم بالمنع إنما يجوز على مذهب بعضهم في منعه تقديم معمول المصدر النائب عن فعل الأمر فلا يجوز عنده: زيداً ضرباً، وعند الجمهور لا يجوز المنع إلا إذا كان المصدر مما يصح أن ينحل لحرف مصدري وفعل فعندئذ لا يجوز التقديم[93] . ومن منع أجاز أن يتعلق بـ(ميثاق) وذلك بالعطف على الباء المقدرة في (ألا تعبدوا)، أي: بأن لا تعبدوا[94]. وقيل: تتعلق بفعل محذوف يدل عليه (إحساناً)، أي: أحسنوا بالوالدين إحساناً[95]، أو بـ(استوصوا) بالوالدين أو وصيناهم بالوالدين. وقيل: المحذوف يقدر خبراً مراعاة للفظ (لا تعبدون)، أي: تحسنون بالوالدين[96]. وقد رجّح السمين الحلبي أن يتعلق بـ(إحساناً)؛ لئلا يقدر محذوفاً، فضلاً عن أن المصدر النائب عن فعل الأمر شائع كثير، وقدم (بالوالدين) اهتماماً وتنبيهاً للإحسان إليه[97]. وقد تكرر قوله تعالى: (وبالوالدين إحسانا) في أكثر من موضع في القرآن الكريم[98].

والصحيح أن الجار والمجرور متعلق بالمصدر (إحساناً)، لأن المصدر النائب عن فعل الأمر يعمل في الظرف والجار والمجرور، لأنه لا ينحل، أي: لا يقدر بـ(أن والفعل)؛ وإنما ينوب عن فعله، وفاقاً لما ذهب إليه أبو حيان وهو مذهب جمهور النحويين.

الخاتمة

بعد استعراض الأقوال وتحليل المادة لا بد من ذكر بعض النتائج لهذا البحث، وهي:

1- أظهر البحث أن النحاة قاسوا المصدر على الموصول، فكل مسألة منعوها في الموصول منعوها في المصدر أيضاً، وخصوا بذلك المصدر المنحل بـ(أن والفعل) فقط، وليس كل مصدر.

2- بين البحث أن هناك خلافاً بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، وأن المعربين المتابعين لمذهب جمهور البصريين غالباً ما يحملونه على التبيين، فيقدرون فعلاً يفسره المذكور أو يفهم من سياق الآية، والكوفيون ومن تابعهم يجوزون التعلق بالمصدر تجوزاً واتساعاً في الظرف وعديله.

3- هناك تباين في مواقف بعض المعربين والمفسرين في هذه المسألة الدقيقة في علم النحو، إذ نجد منهم من يُجوِّز عمل المصدر في الظرف والجار والمجرور في موضع، وفي موضع آخر يمنعه فمن هؤلاء الهمذاني، عند حديثه عن عمل المصدر قال: وأنا لا امنعه وإن كان قد وصف؛ لأن الظرف تكفيه رائحة الفعل، وفي موضع آخر قال: لأنه لا يجوز أن يوصف الاسم الموصول وقد بقيت منه بقية؛ لأن المعمول فيه داخل في الصلة والصفة غير داخلة في الصفة فتقع التفرقة بين الصلة والموصول. وكلامه هذا عن المصدر ولكن قاسه على الموصول.

4- من المواضع التي اختلف في عمل المصدر في الظرف والجار والمجرور، إذا تقدم الظرف والجار والمجرور على المصدر، وإذا وصف المصدر، والفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، والمصدر المؤكد، وجمهور البصريين ومن تابعهم يمنعون التعلق، والكوفيون ومن تابعهم يجيزون التعلق، وهناك عدد من المعربين والمفسرين المتابعين للمذهب البصري يجيزون التعلق اتساعاً فيهما.

([91]) ينظر: الكشاف 2/ 657.

([92]) ينظر: المحرر الوجيز 1/ 172، والكتاب الفريد 309/1.

([93]) ينظر: البحر المحيط 458/1، والدر المصون 1/ 461.

([94]) ينظر: المحرر الوجيز 1/ 172.

([95]) ينظر: الكتاب الفريد 309/1.

([96]) ينظر: البحر المحيط 458/1.

([97]) ينظر: الدر المصون 1/ 461

([98]) النساء 83، والأنعام 151، والإسراء 23، والأحقاف 15.

5ـ ومن العلماء من منع التعلق بالمصدر النائب عن فعل الأمر وهماً، وقد بينا جواز ذلك عند الجمهور.

References

1- Syntax of the Glorious Quran, by: Abi Jaafar Mohammed Ibn Ismael AlNahhas (died in 338 A.H.), commentary by: AbdulMun'iem Khaleel Ibrahim, Ed.1, House of Scientific Books – Beirut, 1421 A.H.

2- AlBahr AlMuheet Fi AlTafseer: Abu Hayyan Mohammed Ibn Yousif Ibn Ali AlAndalusi (died in 475 A.H.), Commentary by: Mohammed Sidqi Jameel, House of Thought – Beirut 1420 A.H.

3- AlTibyan Fi Ei'raab AlQuran, By: Abi AlBaqaa' Abdullah Ibn AlHussein Ibn Abdullah AlOkbari (616 A.H.): Commentary by: Ali Mohammed AlBajjawi, Esa AlBabi Alhalabi and his Associates, (without a date).

4- Jamea' AlBayan An Taaweel AlQuran, By: Abi Jaafar Mohammed Ibn Jareer AlTabari (Died in 310 A.H.), Commentary by: Mahmood Mohammed Shakir, Education House for Heritage – Honorable Mecca, 1431 A.H.

5- AlDurr Almasoon Fi Uloom AlKitab AlMaknoon, By: Ahmed Ibn Yousif Ibn AbdulDa'im (AlSameen AlHalabi, (died in 756 A.H.), Commentary by: Ahmed Mohammed AlKharrat, AlQalam House – Beirut (with a date).

6- AlKitab, Amr Ibn Othman Qanbar (Sebawaih) (Died in 180 A.H.), Commentary by: Abdulsalam Mohammed Haron, ed. 3, AlKhanchi Press, Egypt (without a date).

7- AlKitab AlFareed Fi Eirab AlQuran Almajeed, Abi Yousif AlMuntajab Ibn Abi AlEzz Ibn Rasheed (Died in 643 A.H.), Commentary by: Mohammed Nitham AlDeen AlFuteih, ed. 1, Dar AlZaman Library 1427 A.H.-2006 A.D.

8- AlKashaf An Haqa'iq Ghawamidh AlTanzeel Wa Oyon AlAqaweel Fi Wujooh AlTa'weel, Abi AlQasim Mahmood Ibn Omar Ibn Ahmed AlZamakhshari (died in 538 A.H.), Commentary by: Sheik Adil Abdulmawjood and Sheik Ali Mohammed Mua'wadh, ed. 3, The Arabic Book House – Beirut 1407 A.H.

9- AlMuharrar AlWajeez Fi Tafseer Kitab Allah AlAzzez, Abi Mohammed AbdulHaq Ibn Ghalib Ibn Abdulrahman Ibn Ateyyah (died in 542 A.H.), Commentary by: Abdulsalam Abdulshafi Mohammed, ed.2, Scientific Books House – Beirut, 1422 A.H.22

10- The problematic of Quran analysis, Abi Mohammed Makki Ibn Abi Talib AlQaisi (died in 437 A.H.), Commentary by: Dr. Hati, Salih AlDhamin, ed.2, AlRisala Institution – Beirut 1405 A.H.

11- Meanings of the Quran, Abi AlHasan Saeed Ibn Mas'adah (AlAkhfash), (died in 311A.D.), Commentary by: Dr. Huda Mohammed Qura'a, ed. 1, AlKhanchi Library – Cairo 1411 A.H.- 1990 A.D.

12- Meaning of the Quran and Its Syntax, Abi Ishaq Ibrahim Ibn AlSerri Ibn Suhail AlZajjaj, (died in 311A.D.), Commentary by: Abduljaleel Abdu Shalabi, ed. 1, House of Books – Beirut 1408 A.H.- 1988 A.D.

13_ Alkamil fi allughat waladbi: labi aleabaas muhamad bn yazid almabrid (died in 285 A.H , tahqiqu: muhamad abu alfadl abarahim t 3 , dar alfikr alearabii , alqahirat 1997 mi.

14_ Almunsif (shrh kitab altasrif labi euthman almazni) liabn jini , abi alfath euthman (died in 392 A.H) , 1 dar ahya' alt ath alqadim 1954 mi.

15_ Altahrir waltanwir , limuhamad altaahir bin muhamad bin muhamad altaahir bin eashur (died in 1323 A.H) , aldaar altuwnisiat lilnashr , tunis , 1984 mi.

16_ Aljadwal fi 'iierab alquran , limahmud safi t 4 dar alrashid , dimashq , 1418 hu.

17_ Alsihah (taj allughat wasihah alearabiati) , liaismaeil bin hamaad aljawharii (died in 393 A.H) , tahqiqa: aihmad eabd alghafur eataar , t 4 dar aleilm lilmalayin , bayrut , 1987 mi.

18_ Maqayis maqayis , lahmad bin faris (died in t 395 A.H) , tahqiqu: eabd alsalam muhamad harun , dar alfikr , 1979 mi.

19_ Juni , labi alfath euthman bn jini (died in 392 A.H) , tahqiqu: muhamad eali alnajaar , t 4 alhayyat almisriat aleamat lilkitab

20_ Maeani alquran , labi zakariaa yahyaa bin ziad (died in 207 A.H) , tahqiqa: ahmad yusif alnuhaati , wamuhamad eali alnajaar , waeabd alfataah aismaeil shalabi , t 1 , dar almisriat liltaalif waltarjamat , misr.

21_ Albayan fi gharayb aerab alquran , labi albarakat eabd alrahman bin muhamad bn alainbari (died in 577 A.H) , tahqiqu: da. tah eabd alhamid tah , alhayyat almisriat aleamu lilkitab 1980 ma.